

الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي - الصيني: هل ستخلق الصين  
عالمًا متعدد الأقطاب؟

**The New Cold War Through the US-China Economic Conflict: Will China  
Create a Multipolar World?**

شريفة كلاع \*

جامعة الجزائر 3، الجزائر

cherifaklaa@gmail.com



- تاريخ النشر: 2022/01/05

- تاريخ القبول: 2021/12/31

- تاريخ الإرسال: 2021/06/11

**ملخص:**

سيتم التطرق في هذا البحث إلى موضوع الصراع الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي تزايدت حدته منذ مجيء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، الأمر الذي أدخل الطرفين في حرب باردة جديدة غير معلنة، خاصة في ظل سعي الصين للتمركز الاقتصادي العالمي، والسعي للسيطرة في ظل نظام متعدد الأقطاب، وقد خلص هذا البحث إلى نتيجة محورية مفادها أن الصين قد فرضت نفسها كقوة اقتصادية أولى في العالم في ظل تراجع القوة الأمريكية، الأمر فرض فكرة إعادة تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة الجديدة؛ الصراع الاقتصادي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ عالم متعدد الأقطاب.

**ABSTRACT:**

In this research, we will study the subject of the economic conflict between the United States of America and China, which has intensified since the emergence of US President "Donald Trump", who brought the two sides to a new undeclared Cold War, especially in light of China seeking to achieve the global economic focus and the pursuit of control. Under a multipolar system, this research concluded a pivotal conclusion that China has imposed itself as the first economic power in the world in light of the decline in American power, which imposed the idea of reshaping a new multipolar world order.

\* - المؤلف المرسل:

**Key words:** The new Cold War; Economic conflict; United States of America; China; A multipolar world.

#### مقدمة:

لقد أدت التحولات أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى إحداث تغيرات هيكلية في النظام الدولي أدت بانحياز عالم تسوده الثنائية القطبية ونهاية الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد يقود العالم خلال عقد تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، هذا الأخير الذي شهد بروز قوى صاعدة تتمتع بقدر معقول من الدينامية الداخلية والخارجية، وإفراز هياكل جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل من هذه الدول تتمكن من المشاركة في السياسات الدولية بما يتفق مع إمكاناتها وظروفها، والحاجة الحقيقية لدورها في المجالات الكبرى، ومع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الجوانب السياسية والعسكرية مع كثرة حروبها وزيادة إنفاقها عليها في مناطق مختلفة في العالم، الأمر الذي جعل قوى صاعدة على غرار الصين تقوم بالعمل على تنمية قدراتها وزيادة حضورها في مختلف مناطق العالم وليس فقط في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبر مجالها الحيوي الأول، والسعي إلى زيادة القوة على المستوى الإقليمي والدولي بشكل متواصل، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على محاصرتها في مجالها بدل احتواءها.

إلا أن الصين كانت قد عملت على تعزيز مصالحها الاقتصادية وتشبيكها في مختلف دول العالم وبشكل جدي منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، خاصة في ظل تزايد نموها الاقتصادي، وذلك من خلال مبادرتها الاقتصادية "الحزام والطريق" للقرن الواحد والعشرين" والمعروفة باسم "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road"، التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping" منذ سنة 2013، إذ استطاعت هذه المبادرة جذب العديد من الدول والاستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن الصين، الأمر الذي خلق تصادما للولايات المتحدة الأمريكية والتي ترى في أن الصين أصبحت تهدد نفوذها واقتصادها العالمي، وهو ما جعلها تدخل في علاقات تنافسية وصراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تزايدت حدتها مع مجيء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" أواخر سنة 2017، وهو ما أدى إلى حدوث حرب باردة جديدة قد اتضحت ملامحها من خلال الصراع التجاري الأمريكي الصيني خاصة مع تراجع هيبة القوة الأمريكية وعلى وجه الخصوص في الجانب الاقتصادي مع الحالة الندية التي تعتمدها الصين في النظر إلى حقها امتلاك التكنولوجيا الفائقة الذكاء وتطويرها وإدخالها في جميع المجالات وخاصة منها العسكرية والسيبرانية.

#### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية حول حالة الصراع والتنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من خلال الاعتماد على محاججات تبين دخول الدولتين في حرب باردة جديدة وإن كانت غير

معلنة، خاصة في ظل وجود مؤشرات كثيرة سيتم تبيانها خلال هذا العرض تبين تراجع القوة الأمريكية خاصة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية عهده "دونالد ترامب" وبروز الصين كقوة موازنة في النظام الدولي، مما جعل من الضروري تبيان مختلف السياسات الاقتصادية الصينية التي خلقتها من أجل التمركز الاقتصادي وفرض سياسة الأمر الواقع، مما يحيل إلى تساؤلات حول إذا ما كانت سوف تخلق عالما متعدد الأقطاب.

### إشكالية البحث:

ارتباطا بما تقدم يسعى هذا البحث إلى الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع الحرب الباردة الجديدة والتي اتضحت معالمها من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني الحالي، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى وصلت حدة التنافس الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟ هل ستؤدي حالة الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتان قد دخلتا حربا باردة جديدة إلى إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب؟

**فرضية البحث:** لقد كانت لحالة التنافس والصراع الاقتصادي الأمريكي - الصيني، أن أدت إلى حدوث حرب باردة جديدة نتجت عنها محاولات السعي لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد لا تسيطر عليه قوة واحدة.

### مناهج البحث:

قد تم الاعتماد على توليفة من المناهج المساعدة في تحليل موضوع البحث، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، والذي يمكن من خلالها استقراء الفارق في معدلات القوة الاقتصادية، وتتبع مسار العلاقات التجارية التنافسية بين الدولتين ومختلف السياسات الاقتصادية ذات الشأن.

**عناصر البحث:** سنحاول من خلال هذا البحث معالجة موضوع: "الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي - الصيني: هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟"، وللإجابة عن ذلك سنتناول المحاور التالية:

- 1 - المضامين النظرية لتراجع القوة الأمريكية وبروز الصين كقوة موازنة.
- 2 - السياسات الاقتصادية الصينية: بين التمركز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع في النظام الدولي.
- 3 - الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: هل هي حرب باردة جديدة؟
- 4 - سياقات تصعيد الحرب التجارية وتأثيرات أزمة جائحة فيروس كورونا.
- 5 - التحولات الجيوسياسية المحدثة إثر جائحة فيروس كورونا: نحو إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب.

### المبحث الأول: المضامين النظرية لتراجع القوة الأمريكية وبروز الصين كقوة موازنة

يرى "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي السابق في كتابه "جوهر الأمن" أن أمن "هذه الجمهورية - أي الولايات المتحدة الأمريكية - لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ولا حتى عليها أساسا، ولكنه يعتمد بنفس القدر

على تطوير نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل والخارج<sup>1</sup>، ومن ثمة كانت هذه بدايات التنظير بوجود الاهتمام بالقوة الاقتصادية موازاة مع القوة العسكرية حتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية تفردا بزعامه العالم، إلا أن هذه الأخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وفي إطار حربها على الإرهاب والذي رفعت شعارا له مفاده "إن لم تكن فأنت ضدي"، فإن أعراض "الوهن الاستراتيجي" قد دبت في مفاصل مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهذا ما وصفه بها وزير الخارجية الفرنسي السابق "أوبير فرين Aubert Frén" بأنه تبعات "فرط القوة الأمريكية"، والتي تجلت في صعوبة إدارة الفوضى الناتجة عن حربي أفغانستان والعراق، وهو ما أدى إلى انتكاسة كبيرة للقدرة الاقتصادية الأمريكية والتي تكللت باختيار أسواق المال الأمريكية سنة 2008، مما أدى إلى تراجع قوتها سمعتها وثقلها العالمي مقابل الصعود الاقتصادي للصين<sup>2</sup>.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن تراجع القوة يرتبط بمفهوم "عجز القوة" أو كما سماه "كارل دويتش" اضمحلال القوة، والذي يتحقق في حالة عدم اتساق ما تملكه الدولة من عناصر القوة وقدراتها على التأثير في سلوك الأطراف الدولية الأخرى، باتجاه عدم القدرة على التأثير ومثال ذلك، عدم قدرة الدول الكبرى على التأثير في سلوك دول أقل قوة منها، وعادة ما يتم التطرق في دوائر الفكر الأمريكية عن تراجع القوة الأمريكية في العالم، وهو ما عُبر عنه بمصطلحات من قبيل "انحسار القوة الأمريكية" و"نهاية عصر السيطرة الأمريكية"، و"انهيار/ تصدع Collapse القوة الأمريكية"<sup>3</sup>، إذا ما قابل ذلك التراجع الأمريكي هو صعود الصين كقوة موازنة، والتي اتجهت إلى اقتصاد السوق العالمية متبوءة مكانة هامة فيها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه إلى اقتصاد السوق العالمية عزز على المدى الطويل، انتشار النمو الاقتصادي في كل أنحاء النظام الدولي، فالثروة والأنشطة الاقتصادية تميل إلى الانتشار من المراكز القديمة إلى المراكز الجديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار الخارجي وانتقال التكنولوجيا حسب ما يراه "روبرت غلين Robert Gleben" في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية War and Cange in World Politics"<sup>4</sup>، وعن طريق انتقال الصين إلى التخوم والأراضي المفتوحة استطاعت بسط سيطرتها - وهو ما فعلته الإمبراطورية الصينية سابقا حسب روبرت غلين - فقد أظهر "مارك إلفن Mark Elvin" أهمية ظاهرة التخوم في قوة الدولة في كتابه "نموذج الماضي الصيني The Pattern of Chinese Past" والذي رأى في أن

1 - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، (ترجمة: يونس شاهين)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، 1970)، ص. 8.

2 - أحمد بن ضيف الله القرني، "عالم ما بعد كورونا: هل يشهد أفولا للهيمنة الأمريكية"، 31 ماي 2020، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (2020/06/02)، نقلا من الرابط التالي: <https://rasanah-iiis.org/?p=21007>

3 - علي جلال معوض، "إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول"، مجلة السياسة الدولية، (ملحق اتجاهات نظرية)، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012)، ص. 21.

4 - روبرت غلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص. 218.

بقاء الإمبراطورية الصينية مقارنة بالإمبراطورية الرومانية، يرجع إلى استمرار الابتكار الاقتصادي بالوتيرة المعتدلة والتخوم المفتوحة التي يمكن استغلال مواردها<sup>1</sup>، ومن خلال ازدياد الاهتمام الصيني بشكل كبير على الاستثمار في المناطق الطرفية وفي التخوم منذ سنة 2000، والتي عملت على ربطها بمختلف مناطق العالم بمشاريع تجارية واستثمارات كبيرة فيها، وما ازداد هذا الاهتمام بشكل واضح هو المبادرة الاقتصادية الصينية "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping" سنة 2013 والتي جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة بشكل كبير في ذلك تفوقها باعتمادها على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال دبلوماسية العقود والاستثمارات، متبعة نهما تعاونيا يركز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون خاصة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية، وليس فرض حالة من الهيمنة كما تفرضها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أولت الصين أهمية بالغة لتلك المناطق التي تندرج في مشروعها الاقتصادي "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروف باسم "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road" ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، لذلك سعت إلى توقيع اتفاقيات خاصة بمشاريع تجارية واستثمارية في كل القطاعات مع مختلف دول العالم، وهو ما يجعل من باب التساؤل هنا عن ماذا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستسمح للصين بأن تهدد اقتصادها العالمي؟ خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الصيني والتي تطور بشكل كبير فاق في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما جعل هذه الأخيرة والرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" يعلن عليها حربا تجارية.

ومن خلال العودة إلى الأفكار حول قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية والتي يستدعيها الأمريكي "جون م. كروميك John M. cgronick" في كتابه "The European Superpower" الصادر سنة 2010، والذي ناقش من خلاله علاقات القوى بعد الحرب الباردة، وخلال هذا النقاش طرح سؤالاً جوهرياً حول الولايات المتحدة الأمريكية وهو: هل هي في حالة انتصار أم انحدار "Triumph or Decline"؟ وهو يرجع حالة النشوة حول انتصار الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة حتى إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة، وهو ما دفع الأمريكي "تشارلز ك. فوثر Charles K. vauthmmer" بالقول بأن السيطرة الأمريكية لا تشبه أي شيء سابق، فقوتها البحرية والجوية والفضائية لا تجارى وتكنولوجياها لا تقاوم، فهي مسيطرة بكل المقاييس، وقد رد آخرون النظرة المنتصرة نفسها وصاغ الحجج نفسها وعلى المنطق نفسه تقريبا، حيث يشير "جون أكنبري John Ackenberry" إلى أننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحدة وليس هناك أمامها منافس جاد، وعلى المستوى

1 - نفس المرجع، ص. 221.

الاقتصادي اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر لأن أوروبا قد "تحولت إلى الداخل"، كما ذكر "جوزيف جوف Joseph Goff" بأن: الولايات المتحدة الأمريكية تواجه لا عدوا خارجيا ولا تهديدا بالاحتواء بقدر ما ترى الصين، ويجادل "روبرت ليبرمان Robert Lieberman" بأن التفوق الأمريكي قوي ومن غير المحتمل تحديه في المستقبل القريب، وبالاستثناء الممكن للصين، فإنه ليس هناك قوة أو قوى أخرى من المحتمل أن تبرز كمنافس عالمي فعال في الحقبة القادمة<sup>1</sup>، وبهذه الرؤى كانت هناك إشارات سابقة لمنظرين وباحثين أمريكيين بأن تكون الصين منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنهم لم يتنبهوا ولم يدركوا في تلك الفترة مدى التفوق الصيني والقدرة على المنافسة الأمريكي خاصة في المجال التجاري والاقتصادي.

وبالعودة إلى أعمال "بول كينيدي Paul. Kennedy" ففي كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين Preparing for the twenty First centry" الصادر سنة 1993، والذي استشرى فيه حالة وإمكانات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهي تواجه القرن الواحد والعشرين، وما تفرضه من تحديات تغير من الافتراضات وطرق وأساليب الحياة والعمل، فإنه قد نبّه إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب القادمة، فإن معالم العالم ستصبح واضحة، ففي حين ستحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي عام 2045م، فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة في العالم وأكبر حتى من الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد نشير إلى أن "بول كينيدي" لم يكن هو وحده الذي أثار هذه القضية بل تبلور حوله ما عُرف بـ "مدرسة الاضمحلال School of decline"<sup>\*</sup> والتي استندت على ثلاث افتراضات رئيسية وهي:

- 1 - إن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة على غرار الصين.
- 2 - أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية أمة ومن ثم فإن أي هبوط في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.

1 - السيد أمين شلي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 50 - 51.

2 - نفس المرجع، ص ص. 230 - 231.

\* مدرسة الاضمحلال School of decline: هي حركة ثقافية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية مع أوائل ثمانينيات القرن العشرين، ومن رموز هذه المدرسة "M. Dslon" وكتابه الذي نشر عام 1982 تحت عنوان "The Rise and Decline of Nations" والذي ركز فيه بوجه خاص على العوامل الاقتصادية التي تسهم في تراجع القوة الأمريكية، وأيضا "D. Cello" في كتابه "Beyond American Hegemony" والذي ركز فيه على العوامل الخارجية التي تؤدي إلى هذا التراجع أما رمز هذه المدرسة الثالث فكان "W. Spondor" في كتابه "Mortal Spender" والذي رصد فيه العوامل الداخلية والخارجية التي تصور أنها تتهدد المكانة التقليدية الأمريكية، ونستطيع أن نضم إلى هذه المدرسة صوتا أوروبيا هو عالم الاجتماع الفرنسي "Michael Crosier" في كتابه "The Trouble with America" والذي سجل فيه من خلال متابعاته الميدانية على مدى حقب تمتد من أربعينيات القرن العشرين، مظاهر التراجع الأمريكي في الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية بما ينبئ عن تدد الحلم الأمريكي بالسيطرة على العالم في جميع المجالات.

3 - إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير على الأغراض العسكرية، والذي هو نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها<sup>1</sup>.  
وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الزيادات في نشر القوات العسكرية، إضافة إلى الزيادة في الميزانية العسكرية الأمريكية التي اقترحها "دونالد ترامب"، قد تحقق توقعات "بول كيندي Paul. Kennedy" عن مآل الإمبراطوريات وبداية انهيارها، وإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، كما كانت هناك دراسة قدمها الأمريكي "مايكل سوين Michael D. Swaine" في كتاب له صادر سنة 2011 بعنوان "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين America's Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty-First Century"، وهو عبارة عن دراسة شاملة للاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، انطلاقاً من نقطة أساسية هي التغيير في البيئة الدولية خلال القرن الواحد والعشرين والتي تمثل إطاراً جديداً لصانع القرار الأمريكي، متبلورة في ثلاث محددات أساسية هي على التوالي: الصعود الصيني، العولة، والتحديات الأمنية غير التقليدية، وتفرض تلك المحددات الثلاثة تغييراً ليس فقط في أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصين، ولكن في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية تجاهها، بما في ذلك إعادة النظر في الدور الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ونشر الديمقراطية كأحد مكونات سياسة الارتباط مع الصين، حيث يؤكد "مايكل سوين" أن أهمية الصين للولايات المتحدة تستند لأسباب ثلاثة رئيسية هي:

- 1 - موقع الصين الاستراتيجي ومكانتها في منطقة تعد من أخطر المناطق أهمية للمصالح الأمريكية.
- 2 - القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها الصين، والتي تجعلها منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وسوقاً أساسية للمنتجات والاستثمار الأمريكي من جانب آخر.
- 3 - ما تمثله الصين من نموذج مختلف في نظامها السياسي والثقافي والحضاري، وهو نموذج مغاير للمنظومة القيمية والحضارية الغربية.

ويرى "مايكل سوين Michael D. Swaine" أن هناك تحديات دولية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أول تلك التحديات يتمثل في تزايد قدرة الصين في التأثير دولية وذلك بتعاظم قوتها الاقتصادية، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي للصين يمثل 8.9% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2009، كما أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم سنة 2010 بعد أن تجاوزت اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويتمثل التحدي الآخر في تبلور نمط جديد في توزيع القوة والتفاعلات الدولية، يقوم على الاعتماد المتبادل في النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين، لذا فإن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون تنسيق القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها

1 - السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص. 120.

الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واستنادا لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج فعلا لتوجه استراتيجي جديد تجاه الصين<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق والاهتمام الأكاديمي قدم "ريتشارد بيتس Richard K. Betts" تحليله من خلال كتابه "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي، American Force: Dangers, Delusions, and Dilemmas in National Security" الصادر شهر ديسمبر 2011، الذي يركز إلى صعود قوى جديدة على الساحة العالمية وعلى رأسها الصين كقوة صاعدة اقتصاديا على المسرح الدولي، وهو ما ينذر بتحول ميزان القوى من الغرب إلى الشرق (أي إلى القارة الآسيوية)<sup>2</sup>، وربما هو هنا يحاكي ما أنذر به وحذر منه "بول كيندي Paul. Kennedy" في أعماله الاستشرافية من خلال كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين Preparing for the twenty First centry"، فيما يتعلق بإنهاك الاقتصاد الأمريكي بالدخول في حروب غير مبررة لاستخدام القوة العسكرية المكلفة، وكذا إنفاقها الكبير على الأغراض العسكرية.

إن ما سبق من مؤلفات وأفكار استشرافية أمريكية كانت بمثابة تحذيرات من تصاعد القوة الاقتصادية الصينية وتزايد نفوذها على مستوى العالم، كما كانت أيضا بمثابة خلفيات نظرية عن بدايات بروز الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي تصاعدت حدتها مع مجيء الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب"، ومع تزايد قوة الاقتصاد الصيني خاصة منذ اعتماد مبادرة "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013 وهو ما جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي ظل إعلان "دونالد ترامب" الحرب التجارية على الصين يتبادر إلى الذهن حول ما إذا كانت إدارته على دراية وإطلاع بتلك الأعمال الأكاديمية الاستشرافية التي تنبأت ب بروز الصين كقطب اقتصادي منافس للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهو ما أجبر "دونالد ترامب" على القيام بإجراءات ردعية والمباشرة في حرب إن لم نقل صراعا اقتصاديا على المستوى العالمي.

**المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الصينية: بين التمركز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع في النظام الدولي**

لقد حققت الصين تقدما كبيرا في مستويات النمو الاقتصادي والاستثمارات في جميع أنحاء العالم، من أجل مواصلة بناء اقتصادها الصاعد وتشبيكه مع مختلف الدول نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت سياسة

1 - جيهان الخديدي، مراجعة في كتاب "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012)، ص. 172.

2 - نسرين جاويش، "مراجعة في كتاب "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012)، ص. 173.



فرض الأمر الواقع من المبادئ التي تعتمدها الصين في سياساتها الاقتصادية، حيث تسعى من خلالها إلى القيام بدور رئيسي على المستوى العالمي، بالاعتماد على المبادئ العامة من فكر الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الذي يعمل على نخوض الصين والعمل على تحويلها إلى دولة عظمى مزدهرة وقوية، وهو ما أطلق عليه "شي جين بينغ" بـ "الحلم الصيني"، والذي يتضمن جزئين، الأول هو زيادة مستوى معيشة الشعب الصيني، والثاني تحقيق صعود الصين كقوة عظمى، ووفقا للرئيس "شي جين بينغ" فإن الحلم الصيني يتجسد في "هدف استكمال بناء دولة ثرية وقوية وديمقراطية ومتحضرة واشتراكية حديثة متناغمة"، وتوقع ذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 – 2049<sup>1</sup>.

ويمثل السعي إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي أحد المبادئ الأخرى الواقعية الحاكمة للسياسات الصينية في هذه المرحلة، حيث نجح الرئيس "شي جين بينغ" خلال فترة رئاسته الأولى (2012 – 2017) في نقل الصين من نموذج السلع المصنعة المنخفضة التكلفة وذات القيمة المضافة إلى نموذج استهلاكي يركز على الصناعات والخدمات المتقدمة والاستهلاك المحلي، ثم طرح "شي جين بينغ" خلال المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي فكرا اقتصاديا جديدا سمي بـ "فكر شي جين بينغ في اشتراكية ذات خصائص صينية في عصر جديد"، تتضمن مزيدا من الانفتاح على العالم، لأن الانغلاق يفقد القدرة على التغلغل والسيطرة، ويبرز هدف "شي جين بينغ" من وراء فكره الاقتصادي في قوله: "الأمة الصينية صمدت وأصبحت غنية وقوية وتمتلك الآن مقومات التحديد، وفي العصر المقبل ستقرب الصين أكثر من مركز الصدارة وستقدم مساهمات للجنس البشري"، ولذلك عمل "شي جين بينغ" بالتركيز على العوامل التي تساعد في تغلغل الاقتصاد الصيني في مفاصل الاقتصاد العالمي، من خلال ما يسمى المعاملة المنصفة للشركات الأجنبية وتعزيز دور السوق وإضفاء مرونة أكبر في الدخول إلى السوق الصيني ومواصلة تحرير سوق العملات، وبذلك عملت الصين تحقيق هذا الهدف، وهو ما تؤكد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي برزت بوضوح خاصة بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، من هذه المؤشرات ما يلي:

1 - تقلص الفارق بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني ونظيره الأمريكي من 9.073 تريليون دولار سنة 2000 إلى 7.170 تريليون دولار عام 2016، وإلى نحو 6.4 تريليون دولار عام 2017، وقد ذهبت توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمال تراجع هذا الفارق إلى نحو 5.469 تريليون دولار عام 2020، مع توقعه أيضا أن يبلغ الناتج المحلي الأمريكي سنة 2019 نحو 21.927 تريليون دولار، مقابل 16.458 تريليون دولار لنظيره الصيني.

1 - خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 9.

2 - أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ سنة 2009 بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد، وأضحت أكبر دولة من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ سنة 2014 بعدما تجاوزت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - أصبحت الصين الشريك التجاري الأهم والأكثر نفوذا وتأثيرا في كثير من الدول حول العالم، بما في ذلك القوى الاقتصادية الكبرى.

4 - باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير بعدما أصبحت تنفق نحو 20% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير<sup>1</sup>.

وتتبع الصين مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية، بهدف تعزيز صعودها عالميا في المستقبل، ولعل أبرز أدواتها السياسات الاقتصادية التجارية المتمثلة في المبادرة الاقتصادية "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road" التي أعلن عنها الرئيس "شي جين بينغ" سنة 2013، والتي تعتبر إحدى أدوات تعزيز نفوذ الصين، على اعتبار أن الاقتصاد والتجارة يمثلان محركا رئيسيا لهذا الصعود، فالمبادرة تعد التعبير الإيديولوجي لسعي الصين نحو تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية، وكذا تطلعها السياسي إلى الصعود قطبا دوليا مهما وإن لم يكن مهيمنًا، وقد أصبح اسم المبادرة في شهر ماي 2017 "الحزام والطريق"، والتي تمثل إحياءً لطريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين برا بمنطقة وسط آسيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تهدف إلى ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنى التحتية للمرات الاقتصادية العالمية، لربط أكثر من 70 بلدا، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة طرق برية من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا، وحزام بحري يسمح للصين بالوصول إلى إفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، بكلفة إجمالية تبلغ تريليون دولار<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد يمكن ذكر بعض الحقائق الخاصة بمدى أهمية تلك المبادرة الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

1 - أعلنت الصين في 8 نوفمبر 2014 تخصيص 40 مليار دولار لإقامة صندوق الحرير لدعم مشروعات "الحزام والطريق".

2 - وصول عدد قطارات الشحن بين الصين وأوروبا إلى 10.000 بحلول 26 أوت 2018.

3 - خلال السنوات الخمس الماضية (حتى حدود سنة 2019) كانت تجارة الصين للبضائع مع الدول على طول الحزام والطريق، قد تخطت 5.5 تريليون دولار أمريكي، ووصل الاستثمار الصيني المباشر في القطاعات غير المالية في هذه الدول إلى أكثر من 80 مليار دولار أمريكي.

1 - خالد حسين، مرجع سابق، ص. 10.

2 - خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 10 - 11.

4 - لقد أسست الصين خلال الخمس سنوات الماضية (حتى حدود سنة 2019)، 82 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، حيث استثمرت 28.9 مليار دولار.

5 - تقدر قيمة عقود البناء الجديدة التي تقوم بها الصين على طول "الحزام والطريق" بنحو 57.11 مليار دولار.

6 - قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية بحلول شهر جويلية 2018 على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، ما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب الباسيفيك<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا أنه قد قامت 105 دولة ورابطة دولية حتى الآن - أي الربع الأول من سنة 2019 - بتوقيع 123 وثيقة تحت رعاية "مبادرة الحزام والطريق" ويشمل ذلك 37 دولة إفريقية وكذا الاتحاد الإفريقي، حيث وقعت في سبتمبر 2018 في الاجتماع السابع لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مذكرات تفاهم متعلقة بتلك المبادرة<sup>2</sup>.

في إطار نفس المبادرة وسعيا إلى ربط الصين بمختلف مناطق العالم ومن منطلق اقتصادي بمنظور استراتيجي، أقامت "قناة نيكاراغوا" والتي تهدف إلى ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلنطي، ولتكون بديلة عن "قناة بنما" التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، والتي بدأ العمل فيها من سنة 2016، كما أعلنت عن ممر التنمية الباكستاني سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء "جواردر" المطل على بحر العرب، حيث تم بالفعل تشييد طرق وسكك حديدية، إذ سيتيح هذا الممر ربط غرب الصين ببحر العرب القريب من الخليج العربي أين توجد مصادر الطاقة، كما سيسمح بتصدير السلع والبضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي<sup>3</sup>، والذي يتواجد به الأسطول الأمريكي السابع<sup>4</sup>، كما قامت الصين بالترويج للممر الشمالي الغربي وهو ممر موسمي منذ سنة 2016، كمنافس قوي لقناتي "السويس" و"بنما"، والذي يختصر الوقت والمسافة بين موانئ الصين وموانئ شمال أوروبا، حيث يشهد زيادة مطردة في عدد السفن المارة به<sup>5</sup>.

وفي إطار سعي الصين إلى تأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز وذلك من خلال المبادرة الاقتصادية "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road"، ومن أجل إنشاء طرق تجارة بعيدة عن الأيدي الأمريكية، تسعى إلى التعامل بالعملة المحلية "اليوان"، حيث أعلنت الصين في سنة 2018 عن إبرامها عقودا لشراء النفط

1 - نفس المرجع، ص. 11.

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2019), see the link: <https://bit.ly/391mWrG>

3 - مصطفى كمال، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 101.

4 - علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص. 64.

5 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 101.

بعمليتها المحلية "اليوان" المغطى بالذهب، وذلك بالتوازي مع بدء التعامل بالعملة المحلية بين روسيا وكل من الصين وتركيا والهند، في محاولة من عدة دول لكسر احتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة، إذ تدفع الإجراءات الصينية بالتوجه للتجارة بعملة "اليوان" المغطى بالذهب إلى دخول المزيد من الدول إلى نادي "اليوان" الذهبي، وذلك سعياً للخروج من هيمنة الدولار على التجارة العالمية، الأمر الذي ينذر بنهاية سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وحدوث موجة تضخم كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حال العزوف عن عملة الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

وبالتالي قد أثار الصعود الصيني مخاوف العديد من القوى الدولية، بالنظر إلى انعكاسات هذا الصعود على مصالحها القومية وعلى هيكل النظام الدولي بصفة عامة<sup>2</sup>، وعليه تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذلك الصعود باعتباره عائفاً في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشؤون العالمية، خاصة في سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولي، إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم، وتؤكد بدلا من ذلك أن النظام المتعدد الأطراف هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وبدورها الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن مخاوفها الاقتصادية بعد إعلان مشروع الصين العملاق المسمى: "صنع في الصين 2025"، والذي يهدف إلى الوصول بالتصنيع الصيني لقمة العالم على صعيد الصناعات ذات التقنية العالية، نظراً لأنه قد يؤدي إلى سيطرة الصين الشبه الكاملة على سلاسل توريد كاملة في قطاعات كبيرة خاصة تلك المرتبطة بالمواد الأساسية، بما يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ودولا غربية أخرى تمثل فيها الصناعات فائقة التكنولوجيا الأساس في نهضتها الاقتصادية، ولا يختلف الأمر كذلك بالنسبة لمبادرة "الحزام والطريق"، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها ترمي إلى هيمنة الصين على العالم، حيث أكدت "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية - الصينية" في تقريرها الصادر في 14 نوفمبر 2018، أن جهود الصين في إطار تلك المبادرة تعطي حكومتها ذريعة للاحتفاظ بوجود عسكري في الدول التي تشارك في المبادرة، وقد ذكر التقرير بأن الصين تستخدم تلك المبادرة لتصدير معايير لتطبيقات التكنولوجيا والتي قد تضر بالشركات الأمريكية وحضورها بالأسواق في أنحاء العالم<sup>3</sup>، كما يعد أيضاً أحد ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، هو تطوير الصين تقنيات جديدة والمتمثلة في تقنية الجيل الخامس، والتي قد تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، حيث اتهم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" شركة الاتصالات الصينية العملاقة "هواوي Huawei" باستخدام شبكاتهما الداخلية للتجسس على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قد يؤدي إدخال تقنيات جديدة مثل شبكة الجيل الخامس إلى زيادة خطر الهجمات والتجسس السبيرياني، ونتيجة لذلك وجدت بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات نفسها مضطرة إلى الانحياز لأحد

1 - مصطفى كمال، مرجع سابق، ص. 102.

2 - خالد حسين، مرجع سابق، ص. 16.

3 - نفس المرجع، ص. 16 - 17.

الجانبيين<sup>1</sup>، في ظل زيادة المخاوف من تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتزايد الإجراءات الحمائية والتي تؤثر بقوة على حالة الاستقرار الاقتصادي خاصة في دول الاقتصاديات الناشئة<sup>2</sup> على غرار البرازيل والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك وجنوب إفريقيا وغيرها.

وبالعودة إلى الأزمة العالمية في سنة 2008 فقد عززت الطابع التنافسي بين القوى الكبرى، إذ أدركت العديد من الدول مدى اعتمادها على الاقتصاد والنظام المالي الأمريكي وضرورة التخلص من هذا الارتباط، خاصة مع توظيفه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية والمالية ضد الدول التي تهدد مصالحها، وهو ما كان بمنزلة قوة دافعة للصين لإطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كمؤسسة مالية بديلة للمؤسسات الدولية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>، ومن ثمة فقد حل التنافس والنزاع محل التعاون الذي كان سائدا في وقت سابق قبل الأزمة المالية سنة 2008، وأصبح منطق "المعادلات الصفرية" هو السائد في العلاقات الدولية<sup>4</sup> - وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية منها - فمنطلق تلك المعادلات أو بالأحرى المباريات الصفرية، أن تكون حركة اللاعبين من كون الأرباح بالنسبة لهم تساوي صفرًا، وعليه فإن كل ربح هو خسارة للآخرين، أو تتحدد الأرباح برقم معين على حساب اللاعبين الآخرين، وهذه المعادلة تعد نموذجا للحالة الصراع الشديد بين اللاعبين، لأن ربح أي لا عب يعتبر خسارة للآخر<sup>5</sup>، وفي هذه الحالة تعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتزايد حدتها أحد الإسقاطات على هذه النظرية خاصة سنة 2019 والرابع الأول من سنة 2020.

ولقد أثارت اتفاقيات الصين مع بعض أعضاء دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا واليونان والبرتغال والعديد من دول أوروبا الشرقية، قلق الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الرئيسية في الاتحاد خاصة فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن توسيع نطاق المبادرة الاقتصادية "الحزام والطريق" لتمتد إلى أوروبا ما هو إلا محاولة لإضعاف قبضة الاتحاد الأوروبي على دول أوروبا الشرقية<sup>6</sup>، والسعي إلى تغيير موازين القوى من خلال البحث في خلق عالم متعدد الأقطاب تسوده تحالفات جديدة والتي ستغير النظام الدولي بالسعي نحو إحداث خارطة الجيوبوليتيكية الجديدة.

- 1 - ميغيل مورينو، "تنافس محتم: أبعاد الصراع الأمريكي - الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 83.
- 2 - حسين سليمان، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 71.
- 3 - ستيرلنج جينسين، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 37.
- 4 - كارن أبو الخير، "آسيا وملاحم نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011)، ص. 45.
- 5 - قحطان أحمد سليمان الحمادي، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 205.
- 6 - ستيرلنج جينسين، مرجع سابق، ص. 36.

## المبحث الثالث: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: هل هي حرب باردة جديدة؟

هناك عدة مؤشرات تدل على تزايد حدة التنافس التجاري والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي جعل بالإمكان طرح تساؤل مفاده؛ هل دخلنا فترة حرب باردة جديدة؟ على اعتبار أن هذه الأخيرة وبحكم التعريف ارتبطت بعدم استخدام القوة العسكرية كأداة للصراع، وتستخدم باقي أدوات القوة من اقتصادية ودبلوماسية وغيرها، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلافات التجارية بين الدولتين كانت بواردها خلال سنة 1996 أين بلغ الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية فيها إلى حوالي 39.5 مليار دولار، وهو ما جعل هذه الأخيرة تطالب الصين بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية، ملوحة في حالة عدم الموافقة على ذلك باستخدام الإجراءات التالية:

- 1 - فرض قيود على التجارة مع الصين.
  - 2 - تخفيف استيراد الأقمشة والملابس الصينية كما حدث سنة 1983، وقد ردت الصين على ذلك الإجراء بقرار فرض القيود على الواردات الصينية من القطن الأمريكي.
  - 3 - التهديد بإعادة العمل ببعض القوانين المضادة لسياسات الإغراق التجاري "Dumping" من ناحية، وتحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على القرصنة الفكرية المتمثلة في نسخ الأسطوانات الموسيقية وأقراص الحاسوب والتصاميم المختلفة من ناحية ثانية، وهو أمر كان يكلف الولايات المتحدة الأمريكية خسارة سنوية تصل إلى 400 مليون تقريبا، والعمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأمريكية لأغراض صحية بسبب إصابته بأمراض زراعية<sup>1</sup>.
- إن سعي الصين إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي، قد جعلها تتقدم لتحقيق هذا الهدف، وهو ما تؤكد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي برزت بوضوح، خاصة بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- 1 - تقلص الفارق بين حجم الإنتاج المحلي الإجمالي الصيني ونظيره الأمريكي من نحو 9.073 تريليون دولار سنة 2000، إلى نحو 7.170 تريليون دولار في سنة 2016، وإلى نحو 6.4 تريليون دولار سنة 2017، وقد كانت هناك توقعات لصندوق النقد الدولي مفادها تراجع هذا الفارق إلى نحو 5.469 تريليون دولار سنة 2020، مع توقعه أيضا أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في هذا العام نحو 21.927 تريليون دولار، مقابل حوالي 16.458 تريليون دولار لنظيره الصيني.

1 - وليد سليم عبد الحفي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص. 155.

2 - أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ سنة 2009 بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد، وأضحت أكبر دولة من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ سنة 2014، بعدما تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - أصبحت الصين الشريك الأهم في كثير من الدول والمناطق حول العالم، بما في ذلك القوى الاقتصادية الكبرى.

4 - باتت الصين أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، بعدما أصبحت تنفق نحو 20% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير<sup>1</sup>.

تعتبر هذه التقديرات متشائمة بالنسبة للطرف الأمريكي إلى حد تأكيد حتمية حدوث الحرب التجارية بينه والصين، خاصة في ظل مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تزيد عن 6% سنوياً، مما يعني أنه سيحل محل الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد في العالم خلال سنوات قليلة، إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ينظر إلى التجارة مع الصين باعتبارها قضية أمن قومي بقدر ما هي قضية اقتصادية، خاصة مع توجيه الصين استثمارات كبيرة في إقامة قوة بحرية "المياه الزرقاء" وبناء قوات جوية فائقة التقدم، وهما القوتان اللازمتان لهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما حدثت مواجهات بين الجانبين<sup>2</sup>، وما يزيد أيضاً من تأكيد ما يُنبئ بحرب تجارية هو تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 01: تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية (2013 - 2020) / مليون دولار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات من الصين	440.430.0	468.474.9	483.201.7	462.420.0	505.165.1	539.243.1	451.651.4	435.449.0
الصادرات إلى الصين	121.746.2	123.657.2	115.873.4	115.594.8	129.997.2	120.289.3	106.447.3	124.648.5
فائض الميزان التجاري لصالح الصين	-318.683.8	-344.817.7	-367.328.3	-346.825.2	-375.167.9	-418.953.9	-345.204.2	-310.800.5

1 - خالد حسين، مرجع سابق، ص. 10.

2 - مايكل أندريج، "هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص ص. 31 - 32.

## المصدر:

\*"Trade in Goods with China", U.S. Department of Commerce (12/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3ezJtwY>

ملاحظة: لقد تم اختيار سنة 2013 وهي السنة التي تولى فيها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سدة الحكم. حسب الجدول رقم (01) يتبين أن الميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزا مستمرا مع الصين، وقد بلغ أقصى حد له في سنة 2018 حيث بلغت قيمة العجز مع الصين 418 مليار دولار مقابل قيمة 375 مليار دولار سنة 2017، وتتبع السنوات من 2013 إلى غاية 2020 نجد أن هناك عجزا كبيرا في الميزان بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لصالح هذه الأخيرة.

وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الصعود الصيني، اتخذت عدة إجراءات لمواجهة الصين تجاريا وتكنولوجيا، خاصة في ظل المخاوف الأمريكية من تطور الصين في هذه المجالات الحيوية التي تساعد كثيرا في الصعود على المستوى الدولي، ففي ظل بلوغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بقيمة 375 مليار دولار سنة 2017، بادرت إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية عهده "دونالد ترامب" بشن حرب تجارية على الصين من خلال فرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصين بمليارات الدولارات، فمنذ شهر مارس 2018 تبادل الدولتان فرض الرسوم على واردتهما المتبادلة، وهو ما يعتبره كثيرون بأنه معركة بين قطبي الاقتصاد العالمي للهيمنة على الاقتصاد العالمي، وقد حاول "دونالد ترامب" في إطار هذه الحرب التجارية إقناع الشركات التجارية الأمريكية التي تستثمر في الصين بنقل أعمالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو إن حدث فسوف يوجه ضربة إلى الصين التي ستحرم من استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، فقد دعا "دونالد ترامب" شركة "أبل Apple" إلى تصنيع منتجاتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد أن تتجنب فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين، حتى أنه قد وعد بتقديم حوافز عالية في هذا الشأن مثل الإعفاء تماما من الضرائب، فحسب وجهة النظر الأمريكية أنه من شأن حظر استثمار الشركات الصينية في شركات التكنولوجيا الأمريكية، ومنع تصدير هذه التكنولوجيا من الوصول للصين، أن يعرقل خطط الصين في أن تكون مركز التكنولوجيا في العالم تحت مسمى "صنع في الصين 2025"، وهي الخطة التي وصفها وزير التجارة الأمريكي "ويلبور روس Wilbur Louis Ross" في شهر أبريل 2018 بأنها "مخيفة" وتعرض الملكية الفكرية للولايات المتحدة الأمريكية للخطر<sup>1</sup>.

إن حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت تأخذ أبعادا متداخلة في العديد من مناطق العالم، وفي مقدمتها منطقة بحر الصين الجنوبي، وفي إفريقيا والشرق الأوسط حيث الصراع على الطاقة والتجارة والنفوذ، حيث أن هذا الصراع يتقاطع مع مصالح قوى كبرى مثل دول أوروبا المترددة بين حليفها التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها الكبرى مع الصين، وروسيا التي تشارك الصين سياستها في مناهضتها الهيمنة الأمريكية،

1 - خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 20-21.



ولعل البعد الأكثر خطورة في ذلك الصراع والحرب التجارية هو المبادرة الاقتصادية الصينية "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road" بما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، والتي ترمي إلى ربط أوروبا بالشرق واليابان\* التي تسيطر عليهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تلك المبادرة الصينية تقدم نفسها كنموذج عالمي للتنمية، إذ تتلاءم سياستها الاقتصادية مع تطلعات كثير من دول العالم، كما تهدف إلى تعظيم المنافع التجارية المشتركة من خلال بناء شبكة بنية تحتية مترابطة، فضلا عن أنها تقدم مزايا نسبية للدول المتعاونة معها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القروض الصينية أقل في الفائدة بنسبة 10 و15% خلال خمس سنوات، من القروض الأمريكية التي تبلغ أكثر من 25% مما أدى إلى تزايد الإقبال على الاقتراض من الصين بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة، واللافت في هذه المبادرة أنها استطاعت جذب العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون معها والاستثمار فيها ومنها بنوك بريطانية وشركات أمريكية خاصة، كما وقعت السعودية اتفاقيات بقيمة 20 مليار دولار كاستثمار أولي في الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني، وسعت الصين أيضا لضم إيطاليا للمبادرة الاقتصادية "طريق واحد - حزام واحد One Belt One Road" في إطار العلاقات المتميزة بين الدولتين وكذلك التقارب مع فرنسا لتشكيل تنسيق أوروبي<sup>1</sup>.

فمنذ الربع الثاني من سنة 2017 أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن البدء في اتخاذ عدد من الخطوات التنفيذية التي تستهدف حماية الصناعة المحلية، ومحاربة الممارسات التجارية الضارة التي تنتهجها بعض الدول وتؤثر بصورة مباشرة في نمو تلك الصناعات بالسوق الأمريكية، وقد تمثلت تلك الخطوات فيما يلي<sup>2</sup>:

- 1 - الإعلان عن بدء تحقيق لتقييم أثر الواردات الأمريكية من عدد بنود السلع الصناعية، والمنتجات الوسيطة على الصناعة المحلية، وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب والألمنيوم.
- 2 - الإعلان - بصورة منفصلة - عن البدء في تحقيق بشأن الممارسات التجارية غير العادلة التي تنتهجها الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وعدم تطبيق مبادئ التجارة العادلة، في إطار العلاقات التجارية الثنائية بين الدولتين.

\* تجدر الإشارة هنا إلى أن اليابان تربطها علاقات اقتصادية جيدة رغم العلاقات السياسية المتوترة قليلا، فعلى الصعيد الاقتصادي كانت اليابان قد رحبت بالتطورات التي شهدتها الاقتصاد الصيني من سنة 1978 من حيث الانفتاح، وتحقيق معدلات نمو عالية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس إيجابا على مستويات المعيشة في الصين، ومن ثم زيادة استهلاك الصينيين والذي استفادت منها اليابان.

1 - أبو بكر الدسوقي، "هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 80.

2 - إيمان زهران، "الحماية التجارية .. مآلات النزاع التجاري الأمريكي - الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 84 - 85.

وقد أعقب ذلك على إثر تعثر خطوات المهادنة المشروطة، سلسلة من الإجراءات الحمائية الأمريكية، بدءاً من الربع الأول لسنة 2018 والإعلان عن فرض رسوم جمركية على واردات عدد من البنود السلعية وفي مقدمتها: الحديد والصلب بنسبة 25% والألمنيوم بنسبة 10%، بالإضافة إلى دراسة فرض رسوم جمركية على ما يوازي 1300 بند جمركي وأكثر من الواردات الأمريكية من الصين، تتراوح قيمتها بين 50 و60 مليار دولار، إلى جانب الإعلان عن دراسة فرض قيود استثمارية تهدف إلى منع الشركات الصينية من الاستحواذ على الشركات الأمريكية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك مع تقديم شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية ضد انتهاكات الشركات الصينية لحقوق الملكية الفكرية بالسوق الأمريكي، وقد ردت الصين على هذه الإجراءات بالمثل، حيث فرضت رسوماً جمركية على وارداتها من أمريكا بمبلغ وصلت قيمته إلى 50 مليار دولار، لتتصاعد بذلك حدة الصراع بين الطرفين مما يدفع بالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية إلى فترة فوضوية قد تؤدي إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد المتعدد الأطراف<sup>1</sup>.

وفي إطار الصراع التجاري الأمريكي - الصيني، سعى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نحو التصعيد مع الصين حيث اعتمد على أهداف داعمة لموقفه وذلك لإنجاز هدفين هما:

**أولاً - التعهدات الحمائية:** وتتمثل في "الجدولة الزمنية" التي أقرها "دونالد ترامب" في نزاعه الحمائي مع الصين، وذلك بعرض ثلاث قوائم لزيادة الرسوم الجمركية على البنود السلعية بنسب تتراوح من 5% حتى 25% وذلك لإنجاز التعهدات التالية:

**1 - الحد من العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:** فالميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزاً مستمراً مع الصين، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة العجز مع الصين 443 مليار دولار سنة 2018 مقابل قيمة 395 مليار دولار سنة 2017، وهو ما دفع إلى فكرة إمكانية فتح الأسواق الصينية للسلع والخدمات الأمريكية لموازنة العجز التجاري وكشرط للمهادنة، ولكن ذلك الأمر يتطلب الكثير من المخاطرة السياسية والإيديولوجية بالنسبة للصين.

**2 - الحد من انتهاكات الصين لملف حقوق الفكرية:** فقد تعهد "دونالد ترامب" بمجابهة السرقة الصينية - حسبه - في مجالات التكنولوجيا، وهو ما دفع بالصين إلى الإعلان عن سعيها لتعزيز حقوق الملكية الفكرية، من خلال تعديل قانون براءة الاختراع، إلا أن تطبيق هذه القوانين صعب في الصين، كما أنه لم يتم ذكر ملف الملكية الفكرية في استراتيجية الصين الصناعية المعروفة باسم "صنع في الصين 2025"، وذلك لتنافس الصين والولايات المتحدة الأمريكية على مسألة التفوق التكنولوجي.

**3 - معادلة الدين الخارجي مع الصين:** وذلك بتخفيض النفقات العسكرية الخارجية، وتقليل العجز التجاري، فالصين هي أكبر دولة تمتلك سندات الخزنة الأمريكية، والتي بلغت قيمتها 1.261 تريليون دولار، وتمثل 20% من

1 - إيمان زهران، مرجع سابق، ص. 85.

قيمة الدين الخارجي، ومن ثم فالحد من هذا الدين يعد إحدى الأدوات الحمائية لتطويق الصين بنزع "سلاح السندات".

4 - تقويض السياسة الصناعية الصينية: وذلك بتقويض نمو القطاع الصناعي الصيني المعتمد على تجاهل المعايير الدولية والقانونية، واستغلال الثغرات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للتأثير في سياسة الصين الصناعية، وحجم تجارتها للخارج.

5 - جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تقوم استراتيجية "دونالد ترامب" الحمائية والقائمة على شعار "أمريكا أولاً"، على معادلة مزدوجة المنافع، فإما أن يتم فرض مزيد من الرسوم الجمركية على مختلف البنود السلعية الواردة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن تنتقل الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفر المزيد من الوظائف<sup>1</sup>.

ثانياً - **التعهدات الاستراتيجية**: لقد اختزل "بول وولفويتز Paul Wolfowitz" نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق، عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أشبه بنظرية "مصيدة ثوسيديديس Thucydides"\* في العلاقات الدولية<sup>2</sup>، بقوله: "هدفنا الأول هو منع ظهور منافس جديد لنا في إطار استراتيجية الدفاع الإقليمية الجديدة، وهي ما تتطلب منا أن نحاول أن نمنع أي سلطة عدائية من السيطرة على موارد تكون كافية لتوليد سلطة عالمية"، ومن ثم تركز السياسة التجارية للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في إطار العقيدة الأمريكية التي شعارها "أمريكا أولاً" على الأهداف التالية:

1 - دعم الأمن القومي: وذلك باستخدام جميع الأدوات السياسية والاقتصادية التجارية لدعم السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز اقتصادها دون أن يُعَضَّ الطرف عن أي غش أو اعتداء اقتصادي.

2 - تعزيز الاقتصاد الأمريكي: وقد ترجم ذلك مع توقيع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مشروع قانون ضريبي جديد سنة 2017، يهدف إلى رفع تنافسية الشركات والمشتغلين الأمريكيين مقارنة ببقية دول العالم، بالتوازي مع دعم توجهات إنهاء العمل باللوائح التنظيمية غير الضرورية التي تعيق الأعمال.

1 - إيمان زهران، مرجع سابق، ص. 85.

\*"مصيدة ثوسيديديس Thucydides": نسبة إلى المؤرخ اليوناني الذي عاش بين سنتي 460 ق. م - 395 ق. م، هو تعبير "مصيدة ثوكيديديس" صاغه "غراهام أليسون Graham Tillet Allison" (وهو عالم سياسي أمريكي وأستاذ في مدرسة جون كندي للحكم في جامعة هارفورد)، ليشير إلى أن بزوغ قوة جديدة يبت الخوف في قلب القوة القديمة، مما يتسبب في نشوب الحرب، إذ قال المؤرخ اليوناني القديم "ثوسيديديس": "ما جعل الحرب حتمية كان تنامي قوة أثينا والخوف الذي سببه في إسبرطة"، ففي 6 أبريل 2016، قال سفير الصين لدى الولايات المتحدة، "تسوي تيان كاي": "الرغبة في تعدي تلك المصيدة جعل الصين تولى علاقتها بالولايات المتحدة أولوية قصوى، وأردف أن الصين لديها الثقة والقدرة لتجاوزة".

2 - إيمان زهران، مرجع سابق، ص. 86.

3 - التفاوض على صفقات تجارية أفضل: حيث بدأ ذلك مع توجيهات "دونالد ترامب" بمراجعة الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف مع أمريكا، وفي مقدمتها "اتفاقية النافتا NAFTA" مع كل من أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق "الشراكة عبر المحيط الهادي TPP"، فضلا عن إعلان الإدارة الأمريكية عن متابعة صفقات تجارية جديدة وأفضل الشركاء المحتملين في جميع أنحاء العالم.

4 - إنفاذ القوانين التجارية الأمريكية، حيث أن الأجندة الاقتصادية للرئيس "دونالد ترامب" تُعنى من فرض استخدام الأدوات المختلفة لمنع الدول من الاستفادة من استغلال الممارسات التجارية غير العادلة.

5 - إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف: وهو ما ظهر بشكل متكرر في دعوة الإدارة الأمريكية لإصلاح منظمة التجارة العالمية، والتهديد من وقت لآخر بالخروج من المنظمة، في حال عدم إصلاحها أو تصحيح مسارها، وذلك كوسيلة ضغط لإصلاح المنظمة بالشكل الذي يحقق أجندتها الحمائية، خاصة في مجالي الاستثمار والتجارة البينية<sup>1</sup>.

ولقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية فعليا في شهر جانفي 2018 أولى الرسوم الجمركية على الواردات الصينية وذلك من خلال صفائح الألمنيوم المقدرة بنحو 400 مليون دولار سنويا، ثم فرض "دونالد ترامب" سلسلة متتابعة من التعريفات الجمركية على الواردات الصينية للسوق الأمريكية، مما دفع الصين إلى الرد بالمثل، إذ بلغت قيمة السلع التي خضعت لفرض الرسوم الجمركية من الطرفين 360 مليار دولار، الأمر الذي كان له أثر سلبي على اقتصاد الدولتين، وفي محاولة لاحتواء الأزمة أجرى كلا الطرفين أولى المحادثات المباشرة بينهما منذ بدء حربهما التجارية في مدينة "شنغهاي" الصينية في نهاية شهر جويلية 2019، ورغم وصف الصين لها بـ "المحادثات البناءة" إلا أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق يوقف الحرب التجارية بينهما<sup>2</sup>.

ففي بدايات شهر أوت 2019 هدد "دونالد ترامب" بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على بقية السلع الصينية المستوردة، التي لم تشملها إجراءات رفع الرسوم الجمركية من قبل بدءا من شهر سبتمبر 2019، والتي تقدر بنحو 300 مليار دولار، وذلك للرد على القرار الصيني بتعليق شراء المنتجات الزراعية الأمريكية، وفي 5 أوت 2019 صنفت وزارة الخزانة الأمريكية الصين كدولة "متلاعبة بالعملة" واتهمتها بسعيها إلى تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة لصادراتها، وذلك رغم إعلان صندوق النقد الدولي أن قيمة العملة الصينية "اليوان" تتماشى مع العوامل الاقتصادية الأساسية للصين في شهر جويلية 2019، وبدوره انتقد البنك المركزي الصيني القرار الأمريكي وصفه بأنه "سيضر بشدة بالنظام المالي الدولي، وسيكون سببا في إحداث فوضى في الأسواق المالية العالمية"، وكإجراء ردي ونُدّي

1 - إيمان زهران، مرجع سابق، ص. 86.

2 - منى سليمان، "انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 110.

قامت الصين في 23 أوت 2019 بفرض رسوم على البضائع الأمريكية بقيمة 75 مليار دولار ردا على زيادة الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم على البضائع والسلع الصينية، وبالتالي يسعى "دونالد ترامب" في حربه الاقتصادية ضد الصين إلى سد الفجوة بين الصادرات الصينية للسوق الأمريكية والواردات منها، والتي أصبحت تتسع في السنوات الأخيرة حتى أصبح يمثل الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اختلال تجاري لدى هذه الأخيرة مع أي شريك تجاري آخر في العالم، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من كبرى الأسواق للصادرات الصينية حيث بلغت نسبتها 19.2% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 2018، أما على جانب الواردات الصينية فقد احتلت السوق الأمريكية المركز الرابع لأسواق الواردات الصينية بما نسبته 8.5% من الواردات الصينية من مختلف دول العالم أجمع سنة 2016<sup>1</sup>.

وفي ظل التصعيد الأمريكي، تقوم الصين بتغيير عقيدتها الصناعية حاليا من أجل تحقيق الهيمنة في مجال التكنولوجيا الفائقة الذكاء وتحقيق مزيد من الاحتكار في الأسواق العالمية، بحيث تصبح في باكورة صفوف الدول المبتكرة للتكنولوجيا وليس المقلدة لها، وفي ذلك تصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من عدة جوانب، فهي من ناحية تمثل تهديدا للأمن القومي لهم خشية التعرض للاختراق في أثناء استخدام التكنولوجيا الصينية، ومن ناحية أخرى تمثل تهديدا مباشرا للاقتصاديات الغربية التي لا تزال تستحوذ على المراتب الأولى في هذه التقنيات<sup>2</sup>، فمن خلال السعي الصيني الدؤوب لفض ذلك الاحتكار وتحسبا في أن تتخلص من تبعيتها التكنولوجية للغرب، أنشأت الصين من خلال "الأكاديمية الصينية للهندسة" سنة 2013 فريقا ضم أكثر من 100 أكاديمي وعالم باحث اتجاها تطوير القطاع الصناعي الصيني، واستعراض إجراءات واستراتيجيات الدول الصناعية المتقدمة، وقضايا القطاع الصناعي الصيني وآثار التقدم الرئيسية، وبعد سنتين من الجهود قدم الفريق بحثا حول القطاع الصناعي الصيني استندت إليه الحكومة الصينية في صياغة استراتيجيتها "صنع في الصين 2025"، حيث تهدف إلى الارتقاء بالقطاع الصناعي الصيني وتحويله إلى قطاع متقدم يسهم في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية الصينية، لتنضم الصين إلى صفوف دول العالم المتقدم في القطاع الصناعي، من حيث تخفيض استهلاك الموارد ورفع إنتاجية العمل، وتعزيز القدرة على الابتكار وتحسين الهيكل الصناعي، والإسراع في تكامل المعلومات والتصنيع وزيادة عدد براءات الاختراع، والاستثمار في البحث والتطوير والعنصر البشري، ونسبة الربح من المبيعات على نحو يساعد في رفع القطاع الصناعي للصين على نحو شامل، ويجعلها في مقدمة الدول المنتجة لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة<sup>3</sup>، حيث تسعى الصين إلى السيطرة الرقمية، والاستثمار في تقنية الجيل الخامس.

1 - نفس المرجع، ص. 110.

2 - إيهاب خليفة، "الصراع الأمريكي - الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 93.

3 - نفس المرجع، ص. 91.

وبالعودة إلى التنافس الأمريكي - الصيني، فإنه في 15 جانفي 2020 كان قد وقعت كل من الولايات المتحدة والصين أول مرحلة من الاتفاق التجاري الذي يتضمن إجراءات حول "حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والمنتجات الغذائية والزراعية، والخدمات المالية وسعر الصرف والشفافية وزيادة التجارة والتقييم المتبادل وتسوية المنازعات"، حيث تعهدت الصين فيه بشراء بضائع أمريكية إضافية بقيمة 200 مليار دولار خلال السنتين المقبلتين تتضمن المنتجات الزراعية الأمريكية، والحفاظ على استقرار عملتها، وفتح أسواق الخدمات المالية أمام الشركات الأمريكية، مقابل إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها، ومن بينها الهواتف الذكية بنسبة 16% مقارنة بنسبة 25% التي فرضت سابقاً<sup>1</sup>.

### المبحث الرابع: سياقات تصعيد الحرب التجارية وتأثيرات أزمة جائحة فيروس كورونا

يشير الكثير من الخبراء إلى أن الصدام الأمريكي - الصيني حتمي، ومن بينهم "جراهام أليسون" الذي أشار في كتابه "حتمية الحرب: بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟"، إلى أن انتقال القوة سيتسبب في تفجير صراع عسكري بين الصين "الصاعدة" والولايات المتحدة الأمريكية "المهيمنة" على النظام الدولي، مستدلاً بذلك بفخ "ثيوسيديديس" في واحد من أكثر اقتباسات السطر الواحد استخداماً أو استدعاءً في مجال العلاقات الدولية، من خلال قول المؤرخ اليوناني القديم "ثيوسيديديس": "كان صعود أثينا والخوف الذي بثه ذلك الصعود في إسبرطا هو ما جعل الحرب بينهما حتمية"، فحسب "أليسون" أنه عندما سلط "ثيوسيديديس" الضوء على صعود أثينا والخوف الذي بثه ذلك الصعود في إسبرطا، قد كشف عن قوة دافعة أساسية تستوطن جذور واحدة من أكثر حروب التاريخ كارثية وإرباكاً، فبغض النظر عن النوايا؛ عندما تهدد قوة صاعدة بإزاحة قوة مهيمنة عن عرشها، يكون الصدام المسلح العنيف الناجم عن هذا التوتر البنيوي هو القاعدة وليس الاستثناء، وقد حدث ذلك بين أثينا وإسبرطا في القرن الخامس قبل الميلاد، وبين ألمانيا وبريطانيا منذ نحو قرن، كما أوشك أن يؤدي إلى حرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين<sup>2</sup>، وثمة تلجأ الدولة المهيمنة إلى إتباع جميع الوسائل الممكنة لعرقلة صعود الدولة المنافسة، من خلال محاولات استعادة التوازن معها، أو لحماية مصالحها المهددة من قبل القوى الصاعدة، مستفسراً بذلك من أن تنجو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من ذلك الفخ، وأن تتفادى وتتجنب ذلك الصدام على الخطى المساوية لزعماء أثينا وإسبرطا أو بريطانيا وألمانيا؟.

1 - "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2020/03/23)، ص. 4.

2 - جراهام أليسون، حتمية الحرب: بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان)، (بيروت: دار الكتاب العربي، سبتمبر 2018)، ص ص. 19 - 20.

لقد تفاقمت حالة تصعيد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال سنتي 2019 و2020، ففي ذروة هذا التنافس التجاري الحاد والعقوبات المتبادلة بينهما، ظهر فيروس "كورونا - COVID-19" في نوفمبر 2019 في الصين، وتحديدًا في مقاطعة "ووهان Wuhan"؛ المركز الصناعي الأضخم في الصين، متسببًا بانخفاض كبير في الإنتاج، وتوقف العديد من المصانع وحركة المواصلات نتيجة الإجراءات التي فرضتها السلطات الصينية في محاولة للحد من انتشاره وتقليل الخسائر المترتبة عليه، لكنها أخفقت في محاصرته في البداية، وهو ما تسبب في انتشاره في أغلب دول العالم، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبقية الدول الأخرى، فضلًا عما سببه من حالة هلع وقلق نفسية، وشلل في حركة المواصلات والملاحة؛ نتيجة توقيف الدراسة والعمل، وإغلاق العديد من الدول حدودها وفرض حظر التجول والتجمعات، حيث صنفته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية<sup>1</sup>.

وكانت الحكومة الصينية قد وجهت الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية في 3 فيفري 2020، بالمبالغة في رد الفعل على تفشي هذا الفيروس وتأجيج الذعر، كما استنكرت كذلك إصرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على تسمية فيروس "كورونا COVID-19" بالفيروس الصيني، ومن جهتها نفت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الاتهامات، ومن ضمنها تلك التي وردت من طرف الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية "تشاو لي جيان Zhao Lijian"، والتي تتهم الجيش الأمريكي بجلب فيروس كورونا إلى مدينة "ووهان Wuhan" التي كانت الأكثر تضررًا من هذا الفيروس<sup>2</sup>، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى تأثيرات هذا الفيروس في سيروورة الصراع بين الدولتين. إن لكل من الدولتين خيارات متعددة ضاغطة في مواجهة الآخر، إلا أن كل خيار له تكلفته وخسائره للطرفين، فالصين لديها الإجراءات الجمركية، ولكنها خسرت 20% من صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الإجراءات الحمائية التي اتخذها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، كما يمكنها اللجوء إلى إجراء خفض قيمة العملة الصينية "اليوان"، مما يعني وجود صادرات صينية أرخص وأكثر تنافسية للمنتجات الأمريكية الأعلى ثمنًا، كما تستطيع الصين أيضًا الحد من أرصدة الديون الأمريكية، حيث تحتفظ الصين بديون للحكومة الأمريكية بقيمة 1.17 تريليون دولار الأمر الذي سبب إرباكا وتباطؤًا للاقتصاد الأمريكي، إلا أن الصين لن تجد في السوق العالمية بديلاً استثماريًا بضمانات السندات الأمريكية نفسها<sup>3</sup>، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أيضًا؛ وهو أن الميزان التجاري الأمريكي لا يزال يعاني من العجز ومن فائض لصالح الصين، رغم تأثيرات أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" على الطرفين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) التالي:

1 - "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، مرجع سابق، ص. 3.

2 - نفس المرجع، ص. 3.

3 - أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص. 81.

جدول رقم 02: تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية (جانفي- ماي 2020)/ مليون دولار

الشهر	الصادرات من الصين	الواردات من الصين	فائض الميزان التجاري لصالح الصين
جانفي 2020	7.215.3	33.280.6	-26.065.3
فيفري 2020	6.815.0	22.813.1	-15.998.1
مارس 2020	7.971.9	19.805.4	-11.833.5
أفريل 2020	8.604.7	31.070.8	-22.466.1
ماي 2020	9.641.7	36.598.2	<b>-26.956.5</b>
المجموع	40.248.6	143.568.0	-103.319.5

المصدر:

\*"Trade in Goods with China", U.S. Department of Commerce (12/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3ezJtwY>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها قد عملت على الحد من العجز التجاري مع الصين، إلا أنها لا تزال تعاني من فائض الميزان التجاري لصالح الصين رغم أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، حيث بلغ أقصاه خلال شهر ماي 2020 بحوالي 26 مليون دولار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن معرفة الآثار الكبيرة للفيروس إلا عندما يتمكن الأفراد من العودة إلى العمل والخروج إلى الأسواق وإنفاق المال بحلول شهر أوت 2020 وما بعده، إذ يضع نموذج "بلومبيرج إيكونوميكس" (Bloomberg Economics) احتمالات الركود خلال العام المقبل 2021 عند نسبة 52%، وهي أعلى مستوى منذ عام 2009، ومن ثمة فإن تداعيات فيروس "كورونا كوفيد 19" تدحض فرضية أن الاقتصاد الأمريكي خال من عناصر الركود كما كان شائعا بحلول عام 2020،<sup>1</sup> الأمر الذي ألقى بظلاله على مسار إعادة انتخاب الرئيس "ترامب" لعهدته ثانية في نوفمبر 2020، والذي أصبح أكثر صعوبة خاصة في حالة الركود، في الوقت الذي تظهر فيه الاستطلاعات أن موقف الرئيس "ترامب" ينزلق على جميع المستويات، حيث تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير الاقتصادي لجائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" ومن تأثير الاحتجاجات على مستوى البلاد بعد مقتل "جورج فلويد George Floyd" في 25 ماي 2020 على يد الشرطي العنصري<sup>2</sup>.

1 - محمد الشرقاوي، محمد الشرقاوي، "التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية"، الجزء الثاني، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (30 مارس 2020)، ص ص. 5 - 6.

2 - Gregory Korte, "When was George Floyd killed or dead, Trump's 2020 Path Gets Trickier With U.S. Formally in Recession", 9 juin 2020, 20:29, (10/06/2020), see the link: <https://bloom.bg/2ZAxZVH>



## المبحث الخامس: التحولات الجيوسياسية المحدثة إثر جائحة فيروس كورونا: نحو إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب

لقد اتسم الموقف الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بقدر كبير من الحيرة والترقب وعدم الثقة في أطراف هذه الحرب، وترتبط الحيرة بصعوبة الوصول إلى إجماع بين الدول الأوروبية على كيفية التعامل مع تلك الحرب وأي الطرفين ينبغي أن تقف أوروبا في صفه، خاصة في ظل التباين في العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية وكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بما قد تكون له ارتدادات سلبية على مستقبل الاتحاد الأوروبي، وكذلك التجارة العالمية والنظام العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، فحالة عدم الثقة ناجمة عن كون دول أوروبا في الوقت الحالي تعاني من إشكالات في العلاقات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، إذ تتخوف دول أوروبا من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس "دونالد ترامب"، وليس بسبب لهجته الحادة تجاه أوروبا أو دعمه لتفكيك الاتحاد الأوروبي والناو، أو رفضه لنظام التجارة العالمي فحسب، بل لكونه فرض رسوما ضريبية في 1 جوان 2018 على واردات الصلب بنسبة 25%، والألمنيوم بنسبة 10% من دول الاتحاد الأوروبي، والتي أثرت في بضائع دول الاتحاد الأوروبي بقيمة 6.4 مليار يورو، بما دفع هذا الأخير للرد بإجراءات متناسبة في 22 جوان 2018، الأمر الذي أثر في قيمة الواردات الأمريكية بقيمة 2.8 مليار يورو، ومن ثم تتضح رؤية مفادها أن الحرب ليست على الصين فقط بل إنها ستطول أوروبا هي الأخرى في المستقبل القريب، خاصة في واردات السيارات الأوروبية التي تضر دول أوروبا وفي مقدمتها ألمانيا وبشكل كبير<sup>1</sup>.

وفي ظل تزايد حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي - الصيني فمن شأنه أن يؤثر على طبيعة النظام العالمي، حيث تمتلك كل من الدولتين أبعادا وعناصر قوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لدورها الإقليمي والعالمي، وترى في أن صعودها يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي، وتنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنه يمكن للصين أن تؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية مطلقة، بل متوازن بين القوى المختلفة، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب لتستفيد من المنافع الدولية في تقسيم مناطق النفوذ في العالم، ومن هذه القوى: الصين،

1 - باسم راشد، "المأزق الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص.

وروسيا\* ودول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القوى المنافسة لها على زعامة العالم على أنها مصدر تهديد لمصالحها الحيوية وأمنها القومي كما هو الوضع مع الصين<sup>1</sup>.

فحسب "دوغين" قد بدأ النظام العالمي المتعدد الأقطاب يتشكل مع فاعلين مركزيين جدد، وما وباء فيروس "كورونا كوفيد 19" إلا نقطة البداية، لقد دفن الوباء العولمة والمجتمع المفتوح والنظام الرأسمالي العالمي، وبدأت المقاطعات الفردية للبشرية تأخذ مساراتها التاريخية المنفصلة - على حد تعبيره - ولقد دفن فيروس "كورونا كوفيد 19" جميع الأساطير الرئيسية للعولمة كمثل:

- 1 - كفاءة الحدود المفتوحة والترابط بين دول العالم، فما حققه الفيروس ودحر به فكرة الحدود المفتوحة هو قدرة انتشاره التي جعلت دول العالم تغلق حدودها وتنكمش على نفسها.
- 2 - قدرة المؤسسات الفوق وطنية على التعامل مع وضع استثنائي، ونقصد به هنا منظمة الصحة العالمية التي أثبتت فشلها في تحقيق حل، وكذا عدم قدرتها على الاحتواء والمساهمة مساهمة فعالة وتقديم المساعدات الإنسانية، ووقوعها تحت تهديد "دونالد ترامب" بإخراج الولايات المتحدة الأمريكية منها.
- 3 - قوة النظام المالي العالمي والاقتصاد العالمي ككل عندما يواجه تحديات خطيرة.
- 4 - عدم جدوى الدول المركزية والأنظمة الاشتراكية والأساليب التأديبية على حل المشاكل الحادة، والتفوق التام للاستراتيجيات الليبرالية عليها.
- 5 - الانتصار التام لليبرالية كعلاج لكل الحالات الصعبة<sup>2</sup>.

ومن المرجح أن الدولة التي تتمكن أولا من إيجاد عقار للفيروس، ستعزز "قوتها الناعمة"، وستوظف هذه الدول خصوصا الكبرى منها، موضوع الفيروس لتعزيز مكانتها في إطار العولمة، لأن توظيفه يعني تعزيز القوة الناعمة للذات - حسب تعبير وليد عبد الحي - وهو أمر بديهي في إطار سياسة التنافس بين القوى العظمى، ويبدو أن الصين من خلال سرعة كبح تسارع أزمة الفيروس وتقديم المساعدات للدول الأخرى خصوصا إيطاليا وغيرها (وهو ما لحقت به روسيا في إرسال مساعدات لإيطاليا) قد حسنت من هذه الصورة على الرغم من اتهامها بعدم "الشفافية" في بداية الأزمة، وهو ما قد يترتب عليه لاحقا "بعض" التشنج في علاقاتها مع بعض الدول الأخرى على الرغم من

\* وفي هذا الإطار تبرز الصين كحليف أساسي وأحد الأقطاب التي ترى روسيا في الشراكة معها عاملا أساسيا لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها، لا سيما منطقة آسيا الوسطى التي تحظى بأهمية خاصة بين الدولتين، وأيضا في منطقة شرق وجنوب آسيا حيث الوجود الأمريكي المكثف في اليابان وكوريا الجنوبية.

1 - سماء سليمان، "تداعيات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 130.

2 - Alexander Dugin, "Coronavirus and the horizons of a multipolar world: the geopolitical possibilities of epidemic", 17/03/2020, Portal Geopolitika.ru, platform for continuous monitoring of the geopolitical situation in the world, (20/05/2020), see the link: <https://bit.ly/2CDcoDg>

دعوة رئيس منظمة الصحة العالمية إلى "عدم تسييس موضوع الكورونا"<sup>1</sup>، كما يبدو إلى حد ما أن المنظور الآسيوي في العلاقات الدولية قد اكتسب "بعض" الألق على حساب النقد المتزايد للمنظور الغربي من خلال المقارنة بين سرعة التكيف الآسيوي خاصة في مراكز الأزمة الوبائية قياسا لتلك الكيف الأوروبي والأمريكي، وهو ما وصفه البعض بأنه بداية عملية "نزع التغريب de-Westernisation" أو بداية لمنظور مركب يتمثل في نموذج "الويست WEAST" الذي طرحه مبكرا بعض الباحثين السياسيين، والقائم على أساس أن ثقافة مجتمع العولمة سيكون على المدى البعيد مزيجا من ثقافة "الشرق East" وثقافة "الغرب West"<sup>2</sup>.

ويتوقع "إيان برير Ian Bremmer" مؤسس مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر أن يشهد العالم حقبة من التوترات القاسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أعقاب خيرة تفشي "فيروس كورونا COVID-19"، حيث يقول "لقد كانت العولمة المحفز الأكبر للنمو الاقتصادي .. لكن مسارها آخذ في التحول حاليا، جراء أسباب جيوبوليتيكية بالأساس، وسيسرع انتشار فيروس كورونا تفجر هذه التوترات"، وفي هذا الصدد يمكن توقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة، خاصة إذا امتد تفشي الفيروس وتأخرت عملية تطوير علاج حاسم له، بعض المحاولات لإعادة توطين متكاملة للصناعات في بعض الدول التي يتاح لها ذلك<sup>3</sup>، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المخاوف الأمريكية من السياسات الاقتصادية الصينية من خلال ما تطرق له "جريج برازينسكي Gregg A. Brazinsky" الأستاذ في جامعة "جورج واشنطن" في كتابه "الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية الأمريكية خلال الحرب الباردة"، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحشى من أن "الصين ستنتشر نموذجا للتنمية السياسية والاقتصادية، سيقوض النظام الدولي الليبرالي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى التمسك به"، فالمؤسسات التي أنشأتها الصين عقب إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، من الممكن أن تحل محل مؤسسات "بريتون وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، خاصة مع انضمام عدد كبير من الدول له ومن بينها دول أوروبية كبيرة، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والتي انضمت لعضوية هذا البنك الذي أسسته الصين سنة 2014<sup>4</sup>، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أن صعود الصين من خلال التمركز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع، وإقامة تحالفات في مختلف مناطق العالم وخاصة بعد استثمارها في أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، سيخلق تحولات جيوسياسية جديدة تسعى من خلاله الصين إلى إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب.

1 - وليد سليم عبد الحفي، "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)"، 2020/05/02، نقلا عن موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3fH6wYk>

2 - نفس المرجع.

3 - مالك عوني، "حوكمة العولمة" .. عالم ما بعد "كورونا"، الأهرام المسائي، عدد يوم (2020/03/22)، ص. 7.

4 - خالد حسين، مرجع سابق، ص. 16 - 17.

## الخاتمة:

يبدو أن كتاب "جون بولتون John bolton" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، الصادر في 23 جوان 2020، بعنوان "The Room Where it Happened : A White House Memoir"\*، قد بين أموراً توضيحية من الوقائع باعتباره شاهداً عليها فترة إدارة الرئيس "دونالد ترامب" المنتهية عهدته، كشفت عن ظهور السياسة الأمريكية في عهده بمظهر "السياسة المرتبكة" والتي حسب "بولتون" قد أدت إلى تراجع القوة الأمريكية في النظام الدولي أمام قوى أخرى كالصين وروسيا، فحسب "وليد عبد الحفي" فإن هذا الكتاب يعتبر تعبير عن مرحلة من مراحل التراجع الأمريكي الذي تحدث عنه الكثير من المفكرين والخبراء في الدراسات المستقبلية على غرار "بول كينيدي" وغيره مما تم التطرق إليها في هذا البحث، فبعد عرض حيثيات محاور أصبح بالإمكان الاستنتاج والقول أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد دخلتا فعلياً حرباً باردة جديدة وإن كانت غير معلنة بصريح العبارة، قد تجسدت ملامحه ومؤشرات من خلال حالة الصراع والتنافس الحاد في المجالات التجارية والاقتصادية والمجالات الحيوية للدولتين.

حيث تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في التمركز الاقتصادي الدولي معتمدة سياسة فرض الأمر الواقع في النظام الدولي، وبروزها كقوة موازنة، ساعية إلى إعادة تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وما يمكن التأكيد عليه هو، أنه سوف تكون هناك رهانات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للتعقد أو العقدين القادمين، في ظل تحضير الصين للاحتفال بمئويتها، مما جعل من دواعي التساؤل حول ما إذا كانت الصين سوف تبقى بنفس القوة الاقتصادية والحضور الدولي الذي تحضى به في الوقت الراهن؟

## قائمة المصادر والمراجع:

## 1 - باللغة العربية:

- 1 - الحديدي، جيهان، مراجعة في كتاب "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012).
- 2 - الدسوقي، أبو بكر، "هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 3 - الشراوي، محمد، "التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية"، الجزء الثاني، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (30 مارس 2020).

\* لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الكتاب:

\* John bolton, The Room Where it Happened : A White House Memoir, (New York: Simon &amp; Schuster,2020)

- 4 - القرني، أحمد بن ضيف الله، "عالم ما بعد كورونا: هل يشهد أفولا للهيمنة الأمريكية"، 31 ماي 2020، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (2020/06/02)، نقلا من الرابط التالي: <https://rasanah-iiis.org/?p=21007>
- 5 - أبو الخير، كارن، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46، ع. 183، (جانفي 2011).
- 6 - أليسون، جراهام، حتمية الحرب: بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديس؟، (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان)، (بيروت: دار الكتاب العربي، سبتمبر 2018).
- 7 - أمين شلبي، السيد، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).
- 8 - أندريج، مايكل، "هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).
- 9 - جاويش، نسرين، "مراجعة في كتاب 'القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي'"، مجلة السياسة الدولية، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012).
- 10 - جينسين، ستيرلنج، "عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).
- 11 - حسين، خالد، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).
- 12 - خليفة، إيهاب، "الصراع الأمريكي - الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 13 - راشد، باسم، "المأزق الأوروبي من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 14 - زهران، إيمان، "الحماية التجارية .. مآلات النزاع التجاري الأمريكي - الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 15 - سليمان، حسين، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).
- 16 - سليمان، سماء، "تداعيات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 17 - سليمان، منى، "انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 18- سيد النقر، علي، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).
- 19 - عبد الحميد، وحيد، "حدود الصراع الأمريكي - الصيني ومستقبله"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 20 - عبد الحي، وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

- 21 - عبد الحي، وليد سليم، "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)"، 2020/05/02، نقلا عن موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3fH6wYk>
- 22 - عوني، مالك، "حوكمة العولمة" .. عالم ما بعد "كورونا"، الأهرام المسائي، عدد يوم (2020/03/22).
- 23 - غيلبن، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).
- 24 - كمال مصطفى، "جيوسياسية الطاقة .. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).
- 25 - مورينو، ميغيل، "تنافس محتدم: أبعاد الصراع الأمريكي - الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).
- 26 - ماكنمارا، روبرت، جوهر الأمن، (ترجمة: يونس شاهين)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، 1970).
- 27 - معوض، علي جلال، "إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول"، مجلة السياسة الدولية، (ملحق اتجاهات نظرية)، م. 47، ع. 188، (أفريل 2012).
- 28 - "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا"، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (2020/03/23).
- 2 - باللغة الأجنبية:

29 - Dugin, Alexander, "Coronavirus and the horizons of a multipolar world: the geopolitical possibilities of epidemic", 17/03/2020, Portal Geopolitika.ru, platform for continuous monitoring of the geopolitical situation in the world, (20/05/2020), see the link: <https://bit.ly/2CDcoDg>

30 - Edinger, Hannah and Labuschagne, Jean-Pierre, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2019), see the link: <https://bit.ly/391mWrG>

31 - Korte, Gregory, "When was George Floyd killed or dead, Trump's 2020 Path Gets Trickier With U.S. Formally in Recession", 9 juin 2020, 20:29, (10/06/2020), see the link: <https://bloom.bg/2ZAxZVH>

32 - "Trade in Goods with China", U.S. Department of Commerce (12/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3ezJtwY>